

*Education in Palestine: Subsequent Crises and Accumulated Learning
Loss*

Isra Abu-Ayyash *

Al-Quds Open University-Palestine

iabuayyash@gou.edu



<https://orcid.org/0009-0008-8135-4412>

Received: 21/06/2024, **Accepted:** 31/08/2024, **Published:** 28/09/2024

Abstract: Education in Palestine faces one of the major challenges it encountered in his history. The last four years witnessed total or semi-total students enrollment disturbance as a result of three subsequent crises. The first is the Covid-19 crisis, the second is teachers strike crisis, and the last one is the ongoing war that erupted after the October 7, 2023. The expected learning loss is huge and exceptional.

This paper aims to follow these crises and analyze the expected learning loss, it also seeks to discuss available solutions to stop and compensate the learning loss before it turns to national disaster. The study will follow crises and the expected learning loss documented in available secondary resources such as Palestinian Central Bureau of Statistics, Palestinian Ministry of Education documents, World Bank, UNESCO, UNESIF, and other national and international reports and studies

Keywords: Education in Palestine, Learning Loss, Covid -19, Teachers Strike

**Corresponding author*

التعليم في فلسطين: أزمات متعاقبة، وفاقد تعليمي متراكم

إسراء أبو عياش*

جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

iabuayvash@gou.edu



<https://orcid.org/0009-0008-8135-4412>

تاريخ الاستلام: 2024/06/21 - تاريخ القبول: 2024/08/31 - تاريخ النشر: 2024/09/28

ملخص: يواجه قطاع التعليم في فلسطين واحدة من أكبر التحديات التي مر بها في تاريخه المعاصر، فقد مر على انقطاع الطلبة عن المدرسة والتمدرس، بشكل كلي أو شبه كلي، ما يقارب الأربع سنوات، حيث تعاقبت عليه ثلاث أزمات متتالية: أولها أزمة جائحة كورونا، وثانيها أزمة إضراب المعلمين، وآخرها الحرب التي اندلعت في أعقاب عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر.

تهدف هذه الورقة إلى تتبع هذه الأزمات والفاقد التعليمي المتوقع أن يكون قد ترتب عليها، بسبب إغلاق المدارس الجزئي أو الكلي، كما وتسعى إلى مناقشة الحلول المتاحة لاستدراكه، والحد منه. سيتم الإحاطة بالموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بالأزمات المتتالية وتصنيفها وتحليل انعكاساتها على الطلبة والمسيرة التعليمية بشكل عام، تعتمد الدراسة المصادر الثانوية المتاحة في تتبع الفاقد التعليمي، من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقاريره، ومنشورات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وتقارير البنك الدولي، واليونسيف، واليونسكو، وغيرها من التقارير الدولية، والأوراق العلمية العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع

الكلمات المفتاحية: التعليم في فلسطين، الفاقد التعليمي، جائحة كورونا، إضراب المعلمين

*المؤلف المرسل

مقدمة

تلعب المدرسة بشكلها الحالي دورا محوريا في حياة المجتمعات، ويصعب تخيل المجتمع دون مدرسة تقوم بوظائفها في تنشئة أفراده. ومن وجهة نظر سوسولوجية فإن المدرسة هي مؤسسة اجتماعية تحتل المرتبة الثانية بعد الأسرة من حيث الأهمية. وبينما تعمل الأسرة بشكل غير مقصود في أغلب الأوقات، يتسم عمل المدرسة بالقصد والتخطيط. وبالنسبة للطفل المدرسة هي فضاءه الأول، وهي مكان التعلم، واللهو، وتكوين الأصدقاء، ويتعلم فيها أسس العلاقات الاجتماعية، والتواصل، ويتعرف إلى معنى المسؤولية، والالتزام، والحقوق، والواجبات. وهي تجربة اجتماعية يعيشها التلاميذ بكل أبعادها، كما أنها الإطار الذي يضمه حتى سن البلوغ. بالنسبة للأسرة هي المكان الآمن الذي يعتني بالطفل في أوقات انشغالها، والمؤسسة الموكلة إليها تهيئته للانخراط في المجتمع الأكبر؛ أما بالنسبة للمجتمع فهي أهم مؤسساته، وبواسطتها ينقل قيمه، وثقافته، وينفذ سياساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فالانقطاع عن الالتحاق بالمدرسة - والذي قد يحدث نتيجة الأزمات التي قد تلم بالمجتمع، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو حتى طبيعية - يسبب إرباكا شديدا للأسرة، والطفل، والمجتمع، والتربويين من جهة، كما ويترتب عليه فاقد تعليمي وتربوي يصعب تلافيه اذا ما امتدت فترة الانقطاع من جهة أخرى.

ويواجه قطاع التعليم في فلسطين اليوم واحدة من اكبر التحديات التي مر بها في تاريخه المعاصر، فقد مر على انقطاع الطلبة عن المدرسة والتمدرس، بشكل كلي أو شبه كلي، ما يقارب الأربع سنوات، فقد تعاقبت عليه ثلاث أزمات متتالية، أولها أزمة جائحة كورونا، وثانيها أزمة إضراب المعلمين، وآخرها الحرب التي اندلعت في أعقاب عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر من العام 2023، ومن المتوقع أن الفاقد التعليمي المترتب على هذا الانقطاع مهول ومنقطع النظير.

وتشكل الأزمات مشكلات غير متوقعة قد تتحول إلى كوارث اذا لم يتم التعامل معها، وبشكل عام فانه في أعقاب مواجهة الأزمة أو الاستجابة لها واحتوائها، فان مرحلة إعادة التوازن يجب أن تبدأ، بحيث يتم حصر الخسائر، وإعادة البناء والتأهيل للتعافي. لكن الأزمات المتتالية والممتدة لا

تتيح المجال لإعادة التوازن، ويمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا للبقاء والاستمرار، خصوصا اذا طالت هذه الأزمات المجتمع ككل وليس قطاع من قطاعاته فقط.

تهدف هذه الورقة إلى تتبع هذه الأزمات والفاقد التعليمي المتوقع أن يكون قد ترتب عليها، بسبب إغلاق المدارس الجزئي أو الكلي، كما وتسعى إلى مناقشة الحلول المتاحة لاستدراكه، والحد منه قبل أن يتحول إلى كارثة وطنية. سيتم الإحاطة بالموضوع باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بالأزمات المتتالية وتصنيفها ومعالجتها وتحليل انعكاساتها على الطلبة والمسيرة التعليمية. وتعتمد الدراسة المصادر الثانوية المتاحة، في تتبع الأزمات والفاقد التعليمي المترتب عليها، من بيانات وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنشورات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وتقارير البنك الدولي، واليونسيف، واليونسكو، وغيرها من التقارير الدولية، والأوراق العلمية العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع.

الفاقد التعليمي

يشير مفهوم الفاقد التعليمي، بشكل عام، إلى خسارة محددة أو عامة في المعرفة والمهارات، أو إلى الانتكاسات في التقدم الأكاديمي، في اغلب الأحيان بسبب الفجوات الممتدة أو عدم الاستمرارية في تعليم الطلبة (The Glossary of Education Reform, 2013). بينما يصف Samuel (2017) الفاقد التعليمي بأنه فشل نظام التعليم في توفير تعليم شامل وتحقيق الأهداف المرجوة، ويرى الزغبيني (2021) بأن الفاقد التعليمي يحدث لأسباب قد تتصل بالأسرة، أو بالمدرسة، أو بالحروب والأزمات، أو لهذه الأسباب مجتمعة. أيضا يمكن أن تؤدي قلة الممارسة في التعليم الإلكتروني اذا ما قورن بالتعليم الوجاهي إلى حدوث الفاقد التعليمي.

يمكن الحديث عن نوعين من الفاقد التعليمي من حيث المسببات، أولهما: الفاقد التعليمي الذي يحدث، بالرغم من حدوث التمدرس، ومن الأمثلة عليه، الانقطاع عن المدرسة في إجازة الصيف، أو التغيب عن المدرسة، أو تدني جودة التعليم، أو ضعف الدافعية للتعليم والتعلم، أو لأسباب أسرية، أو اجتماعية، أو نفسية متعلقة بالطالب. أما النوع الثاني: فهو الفاقد التعليمي الناتج عن الانقطاع التام أو شبه التام عن المدرسة بسبب الأزمات، والحروب، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، وغير ذلك من المسببات التي قد تدفع المدارس إلى إغلاق أبوابها في وجه الطلبة رغما عنها.

(الزغبيني، 2021؛ العنزى، 2021)

كما ويمكن الحديث عن أبعاد للفاقد التعليمي تتعدى كونه خسارة للمعرفة والمهارات، حيث يرى الساحلي (2020) أنه يمكن اختصار نسق التنشئة الاجتماعية المدرسية في بعدين رئيسيين، الأول يتعلق بتلقي الثقافات والعلوم ومناهج المعرفة، والثاني مرتبط باستبطان المعايير والقيم من خلال العلاقات الاجتماعية. فالمدرسة مؤسسة تنشئة اجتماعية، توظف بعدة وظائف، فهي تنقل ثقافة المجتمع للأطفال، بما تحمله من معارف وقيم وعادات وسلوكيات وأفكار، وتساند العائلة في تآطير الأبناء وتربيتهم، وتعليمهم قواعد العيش المشترك، وآداب السلوك العامة، كما ويتعلم الطفل في المدرسة أنماطاً جديدة ومتجددة من السلوكيات الاجتماعية والمواقف والقيم التي يحملها الآخرون المختلفون والمنتمون إلى أوساط وخلفيات اجتماعية وثقافية وجغرافية مختلفة مما لا يمكن معاشته في سياق الأسرة. وتمتاز المدرسة، كمؤسسة من أهم مؤسسات المجتمع، بأنه يلتحق بها تقريبا كل أفراد المجتمع في مرحلة معينة من حياتهم وبشكل إجباري، ولفترة طويلة نسبيا، وفي أعمار فتية يسهل التأثير فيها، ولذلك تلعب دورا محوريا، لا يمكن تعويضه، في تكوين شخصية الأطفال، وبذلك فهي مؤسسة أولية أساسية في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية. (ابوعياش، 2006)

وتركز غالبية الأدبيات المفسرة لمفهوم الفاقد التعليمي على الفقد الأكاديمي المعرفي، مفترضة ان هذه هي وظيفة المدرسة الأساسية، وان التعلم نشاط فردي، وبالتالي تقتصر معالجة هذا الفقد على المستوى الأكاديمي المعرفي. ولكن التعلم يتم في سياق اجتماعي، ويعتمد على مشاركة الآخرين، والعلاقات المتبادلة بين الأفراد، ويحدث عن طريق المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وتشجيع النقاش والتعاون بين الطلبة، وتعزيز التفكير النقدي والتحليلي. وهذا السياق الاجتماعي لا يمكن تعويضه بشكل كامل من خلال برامج معالجة الفاقد التعليمي المكثفة والموجهة.

التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

تتوزع المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين مدارس حكومية، ومدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ومدارس القطاع الخاص. يلتحق ما نسبته 65% من الطلبة بالمدارس الحكومية، و 25% بمدارس وكالة الغوث، و 10% بالمدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم، 2022). وبالرغم من أن وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن الإشراف على التعليم بشكل عام، إلا أنها تشرف فعليا على توفير التعليم في المدارس الحكومية، بينما تشرف الأونروا

على توفير التعليم في مدارسها، أما المدارس الخاصة فهي تتبع للجهات التي تمويلها من جمعيات خيرية، ومجموعات دينية، وشركات خاصة تقوم بتمويل خدمات هذا التعليم والإشراف عليه. وبالرغم من الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن وزارة التربية والتعليم تشرف على التعليم في قطاع غزة من خلال مكاتب تربية وتعليم تمثلها في القطاع. هذا التوزيع في جهات الإشراف إلى جانب الفصل الجغرافي وحتى السياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يجعل من الصعب الحديث عن نظام تعليمي متجانس في خصائصه، وإمكاناته، وحتى في العقبات التي تواجهه. إضافة إلى ذلك، فإن المدارس في قطاع غزة تلتزم أحيانا بتعليمات تصدر عن حكومة حماس في قطاع غزة، والتي قد تكون مغايرة لما يصدر عن الحكومة الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم في الضفة الغربية، على سبيل المثال، التعليمات الصحية التي صدرت عن وزارة الصحة في قطاع غزة كانت تختلف عن تلك التي صدرت عن وزارة الصحة في الضفة الغربية بشأن حالة الطوارئ في زمن جائحة كورونا، مما أدى إلى تفاوت في فترات الانقطاع عن التعليم بينهما كما سنرى لاحقا.

يشير البنك الدولي (2020) إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة تواجه أزمة تعليمية، فبالرغم من أن الطفل الفلسطيني يقضي أكثر من 12 عاما في المدرسة، إلا أن ما يتعلمه فعليا يعادل 8 أعوام فقط، أي انه وفي الظروف الطبيعية، فإن الفارق التعليمي يعادل ما مجموعه 4 أعوام. ويوضح التقرير أن نوعية التعليم الفقيرة هي من أهم العوامل التي تعيق تكوين رأس المال البشري في الضفة الغربية وقطاع غزة. هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا في تدني جودة التعليم في المناطق الفلسطينية في الظروف المسماة مجازا طبيعية، حيث يعيش النظام التعليمي أزمة ممتدة نتيجة سياسات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية التي تطل المدارس والطلبة والمعلمين، فالوضع الأمني المتقلب، والقيود على الحركة، والحوادث المنتشرة التي تعيق إمكانية وصول الطلبة والمعلمين من المناطق خارج المدن والقرى الرئيسية، إضافة إلى الكثير من الأبنية المدرسية غير الآمنة من حيث الموقع والتصميم، أو تلك الواقعة في نقاط تماس خطرة، جميعها عوامل تعيق إمكانية الحصول على تعليم نوعي وتؤثر على مخرجات العملية التعليمية بشكل عام. إضافة إلى ذلك، فإن هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وافتقار السلطة إلى السيادة الكاملة على اقتصادها ومواردها انعكس في شح الميزانيات المخصصة لقطاع التعليم وتطويره بشكل عام،

وعلى المكانة الاقتصادية الاجتماعية للمعلم بشكل خاص، مما ادخل قطاع التعليم في أزمة حادة نتيجة عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب المعلمين. وتعود أسباب هذه الحالة إلى حقيقة أن المورد المالي للمالية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والمتمثل بإيرادات المقاصة، مرهون بيد الاحتلال، الذي يقتطع منه وفق تقلبات العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وشكلت إيرادات المقاصة، على سبيل المثال، ما نسبته 68% من إيرادات الحكومة في العام 2020 و حوالي 58% من إجمالي الإنفاق العام. (عودة، 2021). ترك هذا أثراً كبيراً على استمرارية التمويل المقدم لكافة القطاعات بما فيها قطاع التعليم واستدامته، وأدخله في دوامة النزاع مع الحكومة.

التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة: أزمات متلاحقة

يعاني قطاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة ومركبة، إلا أن المجتمع الفلسطيني كان دائماً يضع التعليم في رأس أولوياته كأداة للنجاة في ظل ضياع الأرض والأمن وسبل الحياة، وأوجد آليات للتكيف والاستمرار. تعرض هذا القطاع، في السنوات الأربع الأخيرة لضربات قاسية متتالية أفقدته القدرة على التوازن، حيث شكلت جائحة كورونا بداية هذه الأزمات، ليرافقها ويتبعها أزمة إضراب المعلمين، ومن ثم اندلاع الحرب على قطاع غزة في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر من العام 2023. وبالرغم أن أزمة إضراب المعلمين شكلت معضلة للتعليم بشكل أساسي في الفترة الواقعة ما بين الخروج من أزمة كورونا والدخول إلى أزمة الحرب، إلا أنها رافقت كلاهما وفاقت من آثارهما.

أزمة جائحة كورونا

شكلت أزمة جائحة كورونا حالة فريدة، حيث امتازت بطابعها العالمي، وردود فعل الحكومات عليها كانت متشابهة إلى حد ما عبر المجتمعات، بالرغم من اختلاف ظروف وإمكانات هذه المجتمعات، كما أنها فريدة كونها طالت الكل الفلسطيني، وتأثرت بها المدارس كافة على اختلاف تبعيتها. امتاز رد الفعل الأولي عالمياً على الجائحة بالإغلاق الشامل، بما فيه إغلاق المؤسسات التعليمية، التي بسرعات وكفاءة متفاوتة تحولت إلى التعلم عن بعد، وتجاوب قطاع التعليم الفلسطيني بطريقة مشابهة لتخطي الأزمة ضمن إمكاناته الخاصة.

وقد أثرت جائحة كورونا على المجتمع الفلسطيني بكافة قطاعاته، إلا أن أثرها على قطاع التعليم سيعاني منه المجتمع على مدار سنوات بالرغم من انتهاء الأزمة أو الوفاء رسمياً. ووفقاً

لليونسكو (2022) "فانه وبسبب جائحة كورونا لم يكن لسرعة تعطل التعليم ونطاقه أي مثل، وقد تأثر جيل كامل من الأطفال بهذا الاضطراب غير المسبوق والذي قد يفضي إلى تأثير محتمل يمتد إلى ما بعد المديين القصير والمتوسط، وإلى ما بعد قطاع التعليم. ويشمل التأثير المحتمل عواقب على مستوى الصحة العقلية والرفاه والتنشئة الاجتماعية وآفاق المشاركة النشطة في المجتمع" (ص8).

أغلقت المدارس أبوابها لأول مرة في الضفة الغربية بسبب جائحة كورونا في الخامس من آذار عام 2020، ومع نهاية شهر آذار كانت جميع المدارس مغلقة بالكامل. ويقصد بإغلاق المدارس وقف التعليم الوجيه أو الحضور، ولا يعني بالضرورة وقف التعلم، حيث تم التحول إلى التعلم عن بعد باستخدام طرق واستراتيجيات مختلفة، مع إعطاء الإمكانية لطلبة الثانوية العامة بالدوام الجزئي والتقدم للامتحانات (ليونسكو، 2022، ص22). أما قطاع غزة فلم يخضع لحالة الطوارئ نفسها، حيث لم تعلن حكومة حماس حالة الطوارئ إلا مع بداية شهر آب من العام نفسه (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020)، أي بعد انتهاء الفصل الدراسي.

عدت وزارة التربية والتعليم إلى تفعيل استراتيجيات مختلفة من أجل ضمان استمرار التعلم، وتحولت المدارس إلى التعلم عن بعد بشكل كامل حتى نهاية الفصل الدراسي في الضفة الغربية، وذلك من خلال القيام بعمل منصات إلكترونية للطلاب للتفاعل عليها، وإكمال المواد التعليمية الخاصة بهم ومتابعتها مع المعلمين بطرق مختلفة. وأعلن مجلس الوزراء الفلسطيني عن تبنيه نموذج التعليم المدمج للعام الدراسي 2020-2021، وذلك في إطار بروتوكول صحي معتمد يوفر استحقاقات السلامة والوقاية للطلبة والأسرة التربوية. (مسارات، 2020)

إن هذا الإغلاق المفاجئ والشامل، والتحول الكامل إلى طرق واستراتيجيات جديدة في التعلم تسبب في إرباك الطلبة والمعلمين والتربويين والأسر الفلسطينية، وجاء ليقام من وضع تعليمي هش أصلاً، بفعل الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الصعبة، وغير مهياً لمواجهة حالات الطوارئ والأزمات. وتفاقت هذه الأوضاع مع الجائحة التي أثرت على كافة مناحي الحياة، وأطاحت بكافة النشاطات الاقتصادية بما فيها العمل في إسرائيل، والذي يتكئ عليه قطاع واسع من المجتمع الفلسطيني، وتضرر القطاع الخاص، وقطاع الخدمات، والسياحة وباقي

القطاعات بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر، التي كانت مرتفعة أصلاً عشية بدء الجائحة، والتي وصلت إلى ما نسبته 29.2% في العام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020). انعكست هذه الأوضاع بشكل كبير على قدرة الأسر على توفير متطلبات التعلم عن بعد، والقدرة على متابعة تعلم الأطفال لانشغالهم بتأمين مصادر رزقهم. Abu (Moghli & Shuayb, 2020). وتظهر نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، خلال شهري آذار- أيار 2020، أن نصف الأسر تقريباً حُرِم أطفالها التعلم عن بعد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). بينما ارتفعت نسبة الأطفال المشاركين في أنشطة تعليمية عن بعد إلى 83% خلال الفترة الواقعة بين حزيران وكانون أول من العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021a). وبلغ متوسط مدة إغلاق المدارس ما بين آذار 2020 وحتى حزيران 2021 ما يعادل 22 أسبوعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة (اليونسكو، 2022، ص19)، واعتباراً من أيلول عام 2021 أعيد فتح المدارس بشكل كامل في الضفة الغربية وقطاع غزة. (اليونسكو، 2022، ص20). وتتطلب المشاركة في أنشطة التعلم عن بعد توفر بنية تحتية مناسبة، والواقع أن المناطق الفلسطينية تفتقر للبنية التحتية الضرورية لتوفير تعلم نوعي، حيث أن سوق الاتصالات الفلسطينية سوقاً احتكاريًا مرتفع التكلفة، ولا يزال يقدم خدمات شبكات الجيل الثالث في الضفة الغربية والجيل الثاني في قطاع غزة، ومتوسط النطاق الترددي الموجود في فلسطين يبلغ 16 ميجابت في الثانية، وهي قد لا تكون قوية بما يكفي للتعامل مع العمل والتدريس الإلكتروني أو عبر الإنترنت. (Shraim & Crompton, 2020; Abu Moghli & Shuayb, 2020; UNESCO, 2020)

إضافة إلى ذلك يعاني قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص من الانقطاع المتكرر أو عدم التوفر بتاتا، حيث بلغ معدل توفر الكهرباء في اليوم الواحد في قطاع غزة في العام 2020 ما يعادل 13 ساعة (Statistica Research Department, 2023)، أما الوضع في الضفة الغربية فهو أفضل حالا، بالرغم من انه يخضع لتقلبات العلاقة مع إسرائيل المزود الأساسي للكهرباء، بالإضافة إلى وجود العديد من التجمعات السكانية التي تقع في المناطق المصنفة (ج) أو المناطق النائية والتجمعات البدوية غير المتصلة بالكهرباء بشكل كلي

أو جزئي. وتعتبر الكهرباء مطلباً أساسياً للوصول إلى خدمة إنترنت جيدة ومتواصلة، ولا يمكن تخيل نجاح أي برنامج يتم تصميمه لتعليم الطلبة عن بعد في ظل الانقطاع المتكرر أو الدائم للكهرباء. وحسب السقا (2021) فإن حوالي 1.43 مليون طفل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة يحتاجون للوصول إلى منصات التعلم عن بعد، وفي المناطق المعزولة والفقيرة، ثمة احتياج لتأمين وصول الإنترنت إلى حوالي 360,000 طفل لتأمين تعلمهم عن بعد. (ص128).

يحتاج التعلم عن بعد أيضاً إلى توفر الإنترنت والأجهزة المناسبة والمتاحة في الأسرة، والتي تتيح تعلم أبنائها بشكل متزامن. وتشير نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية خلال شهري حزيران -كانون أول 2020، إلى أن نصف الأسر لم يشارك أطفالها (4-18 سنة) في الأنشطة التعليمية عن بعد، ويعود السبب في عدم مشاركتهم إلى عدم توفر الإنترنت في المنزل أو عدم كفايته، كما أن 47% من هذه الأسر أشارت إلى أن سبب عدم مشاركة أطفالهم في أنشطة التعلم عن بعد يعود لعدم توفر جهاز (كمبيوتر محمول أو كمبيوتر مكتبي أو كمبيوتر لوحي) في المنزل أو متوفرة لكن غير كافية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

وتظهر نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن الأسر التي لديها أطفال (10-17) سنة وملتحقين حالياً بالتعليم ويتوفر لديها جهاز حاسوب بلغت 44% بواقع 50% في الضفة الغربية و 36% في قطاع غزة. (الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2020/5/17). وتبلغ نسبة الأسر التي تمتلك هاتفاً نقلاً ذكياً واحداً أو أكثر بلغت 86%، بواقع 91% في الضفة الغربية و 78% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). أما بالنسبة لنوع الأجهزة التي استخدمها الطلاب فعليا في التعلم عن بعد فإن 67% من الطلبة استخدموا الهواتف الذكية، بينما 80% من المعلمين استخدموا الهواتف الذكية في تعليمهم. (Abu Moghli & Shuayb, 2020. P16-18). ويشرح هذا نوعية التعلم عن بعد وأنشطته التي مورست من قبل الطلبة والمعلمين على حد سواء.

يعتبر المعلم من الركائز والمدخلات الرئيسية لضمان فعالية التعلم عن بعد، وتفاوتت كفاءة المعلمين في استخدام التكنولوجيا في التدريس، وتراوحت ما بين المعرفة إلى حد ما والمعرفة

الجيدة، وتلقوا دعم تقني محدود (Abu Moghli & Shuayb, 2020. P18)، أما المعلمين الأكبر سناً فقد كانوا أقل فعالية في هذا المجال (Shraim & Crompton. 2020). وتشير نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية خلال شهري آذار - أيار 2020 إلى أن 21.6% من الأسر التي لم يشارك أطفالها (6-18) سنة في الأنشطة التعليمية عن بعد كان بسبب عدم قيام المدرسين بتنفيذ أنشطة تعليمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021a). ويشير Shraim & Crompton (2020) إلى أن المواد التعليمية التي أرسلت للطلبة، تحت ضغط التحول الفجائي وعدم امتلاك المهارات اللازمة، كانت ذات نوعية فقيرة، لأن المعلمين استخدموا مصادر متنوعة، والتي لم يكن قد تم تقييمها بناء على معايير التعلم عبر الإنترنت، دون الأخذ بعين الاعتبار توفر البنية التحتية المتوفرة عند الطلبة، والتي منعهم من تلقي هذه المواد أو الدخول لها، كما أن البحث عن مصادر جيدة للتعلم يعتبر مكلفاً من حيث الجهد والوقت (p9). وكان أكثر التطبيقات استخداماً في نقل المحتوى التعليمي للطلبة هو تطبيق الواتس اب، يليه تطبيق زووم، وبعده مايكروسوفت تيمز. قد يكون السبب في لجوء المعلمين والطلبة إلى تطبيق الواتس أب بشكل أساسي لنقل المحتوى والتفاعل هو نقص التدريب والكفاءة في استخدام تطبيقات أخرى أكثر تعقيداً، أو بسبب عدم توفر خدمة إنترنت جيدة (Abu Abu Moghli & Shuayb, 2020. P14).

أزمة إضراب المعلمين

بعد مرور ما يقارب العام والنصف على إعلان حالة الطوارئ بسبب انتشار وباء كورونا، أعلنت وزارة التربية والتعليم عن انتظام التعليم الوجاهي ابتداء من الفصل الأول للعام الدراسي 2021-2022 وفق إجراءات وبروتوكولات صحية، بحيث يمنع دخول المعلمين والطواقم التربوية إلى المدارس من دون الحصول على التطعيم، وكذلك على الطلبة في المدارس الثانوية من عمر 16 عاماً تلقي التطعيم، ويعفى الطلاب والمعلمون الذين يصابون بالفايروس من الدوام، ويغلق الصف الذي تسجل فيه أكثر من إصابة، ولا تغلق المدرسة بشكل كامل إلا في حالة الضرورة القصوى بقرار مشترك بين وزير الصحة والتربية. (وزارة التربية والتعليم، 2021). وفي 23/8/2021 أعلن رئيس الوزراء أن فلسطين أمام موجة رابعة من كورونا وشدد على الإجراءات الصحية نفسها (مجلس الوزراء. 2021). انتظم الدوام في المدارس بكافة أشكالها، ولكن سادت

حالة من التخبط خصوصا في المدارس الحكومية في ظل الغياب المحتمل للمعلمين والطلبة المصابين، ومخاوف الأهل من إرسال أبنائهم إلى المدارس، خصوصا مع انتشار الأخبار عن انتشار الوباء في المدارس.

ومع هذه العودة لاستقبال الطلبة في المدارس، عاودت أزمة إضرابات معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية إلى الظهور. الأزمة التي يعود تاريخها إلى العام 2006 في أعقاب صعود حماس إلى سدة الحكم في الأراضي الفلسطينية، وما أعقب هذا الصعود من حصار مالي واقتصادي على السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المعلمين. (حجازي، 2008). تقامت الأزمة على مدار السنوات ولم تجد طريقها للحل بسبب موقف المعلمين من الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الذي يفترض أن يمثل مصالحهم أمام الحكومة. ويدعي المعلمون أن حركة التحرير الوطني (فتح) تسيطر على اتحاد المعلمين وتقوده، وأن الاتحاد لا يتعدى كونه احد المنظمات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، وبالتالي لا يراعى مصالح المعلمين بل يتواطأ مع الحكومة ضد مصالحهم، لذلك كان مطلبهم الرئيس أن يتاح المجال لإجراء انتخابات نزيهة لاتحاد المعلمين. وعقب عدم تحقق هذا المطلب بطريقة مرضية للمعلمين، بادر المعلمون إلى تشكيل جسم منفصل عن الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في العام 2016، أطلقوا عليه اسم "حراك المعلمين الموحد" بصفته حراكا مستقلا، وتعتبر الغالبية العظمى من المعلمين أن هذا الحراك هو الذي يمثلها وليس اتحاد المعلمين الفلسطينيين، ويلتزم المعلمون ببيانات هذا الحراك التي يقود من خلالها إضرابات المعلمين. (القدس برس، 21/3/2023).

فاقتم أزمة كورونا من الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، إلى جانب الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها إسرائيل على السلطة الفلسطينية من خلال عدم تحويل إسرائيل لأموال المقاصة كاملة، والاقتطاع منها، وكذلك التراجع في إيفاء المانحين بالتزاماتهم في المنح والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، وباتت السلطة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها كاملة اتجاه موظفي القطاع العام، لذلك عاودت أزمة إضراب معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية إلى الظهور بوتيرة أكبر.

بدأ إضراب المعلمين جزئياً ومتقطعاً، وفشلت كل محاولات الحكومة واتحاد المعلمين لاختراقه، وإن نجحت، من خلال تهديدها باتخاذ إجراءات عقابية في ثني بعض المعلمين عن الإضراب، خاصة حديثي التعيين. والحقيقة هي أن الدراسة، حتى في ظل التزام هذه الفئة بالدوام، لم تنتظم كما يجب وسادت حالة من الفوضى المدارس الحكومية في أحيان كثيرة، واستمر الإضراب جزئياً ومتقطعاً حتى بداية الفصل الثاني من العام الدراسي 2023/2022 حيث تحول الإضراب إلى إضراب شامل ومتواصل، واستمر حتى نهاية العام الدراسي. خلاصة القول انه ما أن فتحت المدارس الحكومية أبوابها أمام الطلبة بعد جائحة كورونا حتى بدأ إضراب المعلمين واستمر على مدار عامين منتقلاً من كونه جزئياً متقطعاً ليصبح أضراباً شاملاً. بالإضافة إلى ذلك فقد خاض معلمي مدارس الأونروا إضراباً في الفصل الثاني من العام الدراسي 2023/2022 ، وامتد إضرابهم حتى نهاية الفصل تخله عودة وجيزة للمدرسة، وقد قامت الأونروا بتعويض الفاقد التعليمي من خلال فتح المدارس على مدار أيام العطلة الصيفية (United Nations, 2023) . أما الفاقد التعليمي الذي ترتب على الإضراب في المدارس الحكومية لم يجد سبيلاً إلى تعويضه لأن المشكلة لم تحل مع المعلمين.

ترك المعلم وحيداً يصرع من أجل حقوقه، ولم يشهد الشارع الفلسطيني أي حركات تضامن تذكر مع المعلمين وحقوقهم. وترتب على هذا الإضراب، الذي طال المدارس الحكومية في الضفة الغربية، وفي ظل عدم وجود بؤادر انفراج للأزمة، أن قامت الكثير من الأسر، التي تستطيع تحمل تكاليف التعليم الخاص، بنقل أطفالها إلى المدارس الخاصة ، التي كان التعليم فيها منتظماً. بقي في المدارس الحكومية الشريحة الأكبر التي لا تستطيع تحمل تكاليف التعلم في المدارس الخاصة، أو الطلبة من المناطق البعيدة عن مراكز المدن حيث لا توجد مدارس الخاصة.

ويمكننا القول ان شعور المواطن الفلسطيني أن التعلم لا يمكن أن ينتظر، خاصة أن أزمة رواتب المعلمين تتعدى كونها مشكلة نقابية إلى كونها مسألة سياسية اقتصادية اجتماعية مركبة، دفعه إلى اللجوء إلى سبل النجاة الفردية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وهذا أدى إلى نسف أسس العدالة الاجتماعية الأساسية ومبادئ تكافؤ الفرص التعليمية، وتبدلت النظرة إلى التعليم من التزام

تتحمله الحكومة أو الدولة إلى التزام شخصي، وازدهر سوق المدارس الخاصة، واكتظت صفوفها بالطلبة الوافدين من المدارس الحكومية.

أزمة السابع من أكتوبر

افتتح العام الدراسي الجديد في نهاية شهر آب من العام 2023 وأزمة إضراب المعلمين في المدارس الحكومية لم تجد لها حلا، وأعلن حراك المعلمين الموحد عن إضراب جزئي تحذيري مع افتتاح العام الدراسي الجديد احتجاجا على عدم تلبية الحكومة لمطالبهم. (شاهد، 2023/8/30). لكن في هذه الأثناء اندلعت أحداث السابع من أكتوبر "طوفان الأقصى" والتي على أثرها بدأت الحرب على قطاع. توقفت مظاهر الحياة جميعها في قطاع غزة، بما فيها المسيرة التعليمية في المدارس بكافة أشكالها، وأصبحت المدارس مراكز لإيواء النازحين، ودمر معظمها لاحقا، وبات أكثر من 608 الف طالب دون أطر تعليمية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). أما في الضفة الغربية، فقد أضحت الأجواء السياسية شديدة التوتر، والوضع الاقتصادي على شفى الانهيار، وعلق الدوام الجاهي في كافة المؤسسات التعليمية مؤقتا، وأعلن التحول إلى التعلم عن بعد، وتزامن هذا مع فرض الاحتلال حصارا مشددا على الضفة الغربية، وأغلقت الطرق، ومداخل المدن والقرى الفلسطينية. أعاق هذا الحصار قدرة الطلبة والمعلمين على الوصول إلى مدارسهم، إضافة إلى الوضع الأمني الذي ازداد ترددا بصورة مفاجئة وبات يشكل تهديدا على أمن وسلامة المواطنين. صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على العودة للتعليم الجاهي في المدارس الحكومية في الضفة الغربية مع نهاية شهر أكتوبر (معا، 2023/10/30) أي بعد مرور ما يقارب الشهر من اندلاع الحرب. بالرغم من هذا لم تتمكن المدارس في الضفة الغربية من العودة إلى الدوام الجاهي الكامل لأسباب متعددة، أهمها الوضع الأمني المتردي، واستمرار إغلاق المدن والقرى الفلسطينية، إلى جانب رفض المعلمون الدوام الجاهي الكامل، بحجة انه وفي ظل عدم دفع الحكومة لرواتبهم كاملة، فانهم باتوا غير قادرين على تحمل تكاليف الوصول إلى المدارس بشكل يومي، ولذلك تحول الدوام في المدارس إلى التعليم المدمج، بحيث تداوم المدارس من يومين إلى ثلاثة أيام وجاهيا، وفق ما تعلن عنه وزارة التربية والتعليم أسبوعيا، وباقي الأيام تستأنف الدراسة عن بعد، وبقي الحال على هذا النحو حتى انتهى العام الدراسي. يذكر أن المدارس الخاصة والمدارس التابعة لوكالة الغوث استأنفت التعليم الجاهي

الكامل خلال الشهر الأول من اندلاع أحداث السابع من أكتوبر، وأنها العام الدراسي بشكل شبه منتظم.

مناقشة

كان لا بد من سرد سريع لأوضاع التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأربع سنوات المنصرمة، حتى تتكون صورة عن واقع الحال. وواقع الحال هو أنه على مستوى الضفة الغربية، فإن طلبة المدارس الحكومية هم أكبر المتضررين، حيث أنهم تأثروا بالأزمات الثلاث بشكل كبير، بينما الضرر الذي لحق بالمدارس الخاصة ومدارس الأونروا، اقتصر بشكل أساسي على آثار جائحة كورونا. أما على مستوى مدارس قطاع غزة بكافة أشكالها، فقد انتظمت فيها الدراسة بشكل عام بعد جائحة كورونا وحتى أحداث السابع من أكتوبر من العام 2023، حيث انقطع الطلبة عن المدرسة والتعلم بكافة أشكاله انقطاعاً تاماً، وسيحتاج الأمر إلى سنوات لاستعادة التعليم عافيته في حال توقف الحرب.

لا توفر وزارة التربية والتعليم أو أي جهة رسمية أخرى، بيانات دقيقة، بشكل خاص عن فترات الانقطاع عن التعلم بسبب إضراب المعلمين في الضفة الغربية، ومن الممكن تتبعه فقط من خلال بيانات حراك المعلمين وبيانات اتحاد المعلمين، أو ما ينشر في الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي. بينما الانقطاع الجزئي عن المدرسة في ظل الحرب، فيمكن تخمينه إذا تتبعنا إعلانات وزارة التربية والتعليم الأسبوعية بشأن تنظيم الدوام المدرسي، والذي نظمت فيه الدوام المدرسي ما بين يومين إلى ثلاثة أيام أسبوعياً (شبكة الحرية الإعلامية، 2023)، وبالتالي فإنه يمكن تقدير أن نصف عام دراسي مجموع ما انتظم فيه الدوام في أفضل الأحوال، والنصف الآخر تم عن طريق التعلم عن بعد.

خلال فترات الانقطاع الكلي أو الجزئي، اتخذت إجراءات تخفيفية (تعلم عن بعد) من قبل المدارس باختلاف تبعيتها، لضمان استمرار التعلم، وفي واقع الحال، ما طرح هو استجابات تدريسية طارئة، وهذه الإجراءات التخفيفية تمت من خلال طرق التعلم عن بعد، على سبيل المثال، أوراق عمل، التلفاز، الأجهزة الذكية، الرسائل، والإنترنت (Azevedo, Hasan et al, 2021). فاعلية تدابير التخفيف التي اتخذت في فلسطين (في المدارس الحكومية) أثناء جائحة كورونا على سبيل المثال، وفق تقرير اليونسكو، والتي تجمع بين ثلاثة عناصر هي العرض

الحكومي لطرائق التدريس البديلة، وقدرة الأسر على الوصول إلى هذه الطرائق البديلة، وفعالية الطرائق البديلة، بلغت 28% في السيناريو التفاؤلي، و 14% في السيناريو المتوسط، و 7% في السيناريو التشاؤمي (اليونسكو، 2022، ص 37). إن اثر التعلم عن بعد كما هو واضح ضئيل جدا، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير فاقد التعلم.

ولتقدير الفاقد التعليمي المترتب على الأزمات المتتالية، يمكن الاستفادة من دراسة Azevedo و Hasan وآخرون (2021)، في تقدير الفاقد التعليمي، والتي هدفت إلى محاكاة التأثيرات المحتملة لإغلاق المدارس بسبب كوفيد - 19 على نتائج التعليم والتعلم، حيث تشير إلى أن الأطفال حول العالم يتلقون ما معدله 11.3 سنة من التمدريس خلال سنوات حياتهم، ولكن هذا يعادل فقط 7.8 سنوات من التمدريس، اذا ما قيس أو عدل حسب نوعية التعليم الذي يتلقونه، ويضيف انه اذا أغلقت المدارس، بسبب جائحة كورونا، لمدة خمسة أشهر، فان هذا قد ينتج عنه خسارة ما يعادل 0.6 من سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم. (ص18). بلغ متوسط إغلاق المدارس في فلسطين حسب اليونسكو (2022)، ما بين آذار 2020 وحتى حزيران 2021 ما يعادل 22 أسبوعا (5.5 شهر) (اليونسكو، 2022، ص19) مما يعني أن الفاقد التعليمي اكثر بقليل من 0.6 من سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم المقدر.

ويشير تقرير اليونسكو إلى أن خط الأساس لسنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم في فلسطين عشية جائحة كورونا هو 8.05، أي انه وبالرغم من أن الأطفال يلتحقون بالمدرسة لمدة 12 عاما، إلا أن ما يتعلمونه فعليا هو 8 سنوات تقريبا. ويشير التقرير انه في أعقاب جائحة كورونا فان خط سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم اصبح في الوضع التفاؤلي هو 7.78، والمتوسط 7.68، والتشاؤمي 7.58، أي انه بالرغم من أن الطلبة يلتحقون بالمدرسة لفترة تتجاوز 12 عاما، إلا أن ما يتعلمونه فعليا يعادل 7.68 سنة بالمعدل (اليونسكو، 2022، ص83). اذا ما أخذنا بعين الاعتبار فترات الانقطاع عن المدرسة بسبب إضرابات المعلمين وفترات التعلم عن بعد في فترة الحرب فيمكن أن نقدر أن الفاقد التعليمي تضاعف على اقل تقدير. إضافة إلى ذلك فان الغياب المتكرر عن المدرسة، والتحول من تعلم وجاهي إلى تعلم عن بعد، وحالة عدم الاستمرارية في التحاق الطلاب بالمدرسة، يترك آثارا كبيرة على دافعية الطلبة للتعلم، وعدم رغبتهم بمعاودة الالتحاق بالمدرسة، وعندما لا يتمكن الأطفال من الالتحاق

بالمدرسة، فإنهم يفقدون فرصة اكتساب معارف ومهارات جديدة، وقد ينسون ما تعلموه في السابق، ما يؤدي إلى انخفاض متوسط مستويات التعلم ويفضي إلى قلة الالتزام والتسرب. وقد يتفاقم فاقد التعلم الذي لم يتلق التعويض الشافي مع مرور الوقت. (اليونسكو، 2022، ص 36).

يتفاقم الفاقد التعليمي يوماً بعد يوم بسبب توالي الأزمات واستمرارها، ويتطلب إيقاف تراكم الفاقد التعليمي والبدء في تعويضه وتسريع التعلم، العودة إلى التعليم الجاهي الكامل، خصوصاً في ظل عدم الفعالية العالية لاستراتيجيات التعلم عن بعد (اليونسكو، 2022)، لكن هذا الشرط غير ممكن التحقيق حالياً بسبب الأوضاع السياسية، والحرب التي لا تزال مستعرة، بالإضافة إلى عدم الوصول إلى حل بشأن مطالب المعلمين.

قد يكون من الترف الحديث عن فاقد تعليمي في ظل الفقد الذي تعاشه غزة والضفة الغربية، لكن كلفة الفاقد التعليمي قد تكون أعلى مما نتصور على مستقبل الأطفال بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام. الهدف هنا البحث عن طريقة للعمل ضمن الظروف المتاحة، على أقل تقدير، لإبطاء تراكم الفقد.

إن الوضع في قطاع غزة، في ظل حالة عدم الاستقرار والنزوح الدائم للسكان، يجعل من المستحيل التفكير بآليات لاستئناف التعلم بأي شكل من أشكاله أو تعويض الفاقد أو تسريع التعلم. تحتل حالة الضفة الغربية المحاولة، ولكن هذه المحاولة لا يتوقع أن تأتي من وزارة التربية والتعليم أو بجهود على المستوى الرسمي الحكومي، وذلك لأسباب عديدة أهمها، انه في ظل حالة الانهيار المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم قدرتها على تمويل قطاع التعليم ودفع رواتب المعلمين، من المتوقع أن يعود المعلمون للإضراب، وحينها أي خطط للتعويض أو التسريع لن تجدي نفعاً، أيضاً التدهور المتصاعد للأوضاع السياسية والأمنية في الضفة الغربية لا ينبئ بقرب العودة إلى الحضور الجاهي الكامل في المدارس، وبالتالي هذا سيؤدي إلى فشل الخطط التي قد تضعها وزارة التربية والتعليم للتعافي. نحن أمام مشكلة مركبة حيث أولاً يجب وقف تراكم الفاقد التعليمي، وثانياً العمل على تعويض وتسريع التعلم، في ظل ظروف غير مواتية لكلاهما.

عاش الفلسطينيون ظروفًا مشابهة من الانقطاع المطول أو الجزئي عن المدرسة، بشكل خاص أثناء الانتفاضة الأولى (1987-1991)، والتي اجبر فيها الاحتلال العسكري الإسرائيلي المدارس بكافة أشكالها على الإغلاق بصفته الجهة التي تدير وتشرف على التعليم. كرد فعل على هذا الإغلاق تشكلت شبكة منظمة ذاتيا من لجان الأحياء التي قامت بتنظيم "حصص" تعلم للطلاب في مواقع مختلفة لتعويض إغلاق المدارس، وتبلورت أشكال جديدة من التعلم والتعليم في المدن والقرى، كشكل من أشكال التعليم غير الرسمي واتخذ صبغة مجتمعية (جاد، وآخرون، 2021). شكل هذا الفعل شكلا من أشكال مقاومة الاحتلال وسياساته حينها، حيث كان العدو وأهدافه واضحة وبالتالي كانت البوصلة تشير إلى الاتجاه الصحيح، إلى جانب ذلك لم تتوفر حينها طرق بديلة للتعلم مثل التعلم عن بعد المتوفر حاليا. فالظروف اليوم تختلف اختلافا جذريا، فقطاع التعليم تحت إدارة السلطة الفلسطينية وإشرافها، والانقطاع عن التعليم سواء كان مطولا أم منقطعاً، يتم التخفيف من آثاره بطرق التعلم عن بعد واستراتيجياته، والانقطاع المطول يمس بشكل خاص المدارس الحكومية بينما المدارس الخاصة، أو تلك التابعة للأمم المتحدة أقل تأثراً.

إن اختلاف الظروف ما بين الانتفاضة الأولى والوضع الحالي كان من شأنه تحييد الفعل المجتمعي، حيث لعب عامل إمكانية التعلم عن بعد، دورا في الالتفاف والتحايل وتخدير الوعي المجتمعي بآثار الانقطاع عن المدرسة وبمسؤولية المجتمع اتجاهها، كذلك شعور المجتمع الفلسطيني أن الذي يشرف على التعليم هي سلطته الوطنية وليس سلطات الاحتلال، جعله يأمن ويركن إلى السلطة وقدرتها على حل أزمة التعليم، والوثوق بالطرق البديلة التي تطرحها. هذان العاملان كانا كافيان لقطع الطريق على أي مبادرات مجتمعية لمواجهة أزمات التعليم. إضافة إلى ذلك، وفي ظل واقع الأوضاع الاقتصادية المتردية، يرى الكثيرون أن التعلم عن بعد يخفف من تكاليف التمدن بشكله التقليدي من مواصلات، وقرطاسية وغيره، وبالتالي حدثت حالة من التواطؤ المجتمعي الطوعي مع الوضع. يضاف إلى ذلك، حقيقة أن المتضرر الأكبر هم طلبة المدارس الحكومية، بينما الضرر اللاحق بالمدارس الخاصة وتلك التابعة للأمم المتحدة ليس كبيرا، جعل منها مشكلة تخص فئة دون غيرها في المجتمع، مما أفقد المجتمع اللحمة والزمخ الضروريين لأي فعل مجتمعي.

يقع على المجتمع ومؤسساته مسؤولية كبيرة في ظل هذه الأزمة الممتدة، ويفترض أن تقوم مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بشكل خاص، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام بدورها لملاء الفراغ. فمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تنتشر على امتداد الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بواقع 13 جامعة و 10 كليات جامعية، و 11 كلية مجتمع متوسطة، إلى جانب جامعتين للتعليم المفتوح: جامعة القدس المفتوحة التي تتوزع مراكزها في الضفة الغربية بواقع 13 مركز، والجامعة العربية المفتوحة في رام الله. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023a). يقع على عاتق هذه المؤسسات مسؤولية مجتمعية لطالما تغنت بها، وفتحت لها دوائر، ووظفت فيها العاملين، ولا نكاد نسمع لها صوتا في أزمة التعليم الحالية. يتوقع من مؤسسات التعليم العالي الخروج من برجها العاجي والانخراط في العمل لإنقاذ طلبتهم المستقبليين، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى. يصعب تصور حل بعيد عن العمل المجتمعي في ظل الظروف الحالية، فتشكيل لجان شعبية، تكون مهمتها تنظيم تعلم الطلبة، على مستوى المدن، والقرى، والتجمعات النائية، وبالإمكانات المتاحة في هذه المجتمعات، يساعد في التغلب والتحايل على العقبات. أما مسؤولية مؤسسات التعليم العالي فتتلخص في تنسيق العمل فيما بينها أولاً، والمشاركة في تشكيل اللجان الشعبية بالتعاون مع القيادات المحلية والمؤسسات المدنية في المدن والقرى والتجمعات السكانية، ووضع خطة للعمل من أجل إيجاد بدائل لتعليم الطلبة إضافة إلى الإشراف وتوجيه عمل هذه اللجان، وكذلك تجنيد طلبة الجامعات للعمل والتطوع والقيام بدور في تعليم الطلاب، إلى جانب الفاعلين في المجتمع وحتى المعلمين المستعدين للتطوع.

يجب أن تعطى الأولوية لتنظيم تعلم طلبة المرحلة الأساسية الأولى (الصفوف 1-4)، وذلك لعدة أسباب أهمها، أنها مرحلة تأسيسية وتعد لمراحل لاحقة، والضرر الذي يمكن أن يترتب على الفاقد التعليمي في هذه المرحلة يصعب تلافيه وتعويضه لاحقا، ولأنهم الفئة الأقل انتقاعا من التعلم عن بعد بسبب عدم امتلاكهم مهاراته ومتطلباته الأساسية من القراءة والكتابة وغيرها. يتوقع أن يتم التركيز في تدريس هذه الفئة على المواد الأساسية (اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم) وذلك بتدريس المنهاج الفلسطيني نفسه، الذي يتعلمه الطلبة في المدارس. والى جانب الهدف التعليمي المعرفي الذي سيتمحور حوله العمل فان التحاق الطلبة بهذه الصفوف أو المجموعات

يمكن أن يوفر لهم أيضا بعضا من سياقات وفضاءات الحياة المدرسية بأبعادها الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

إن الدور الريادي المنتظر والمتوقع من مؤسسات التعليم العالي لن يكتب له النجاح دون تكاتف قطاعات أخرى في المجتمع لإنجاز هذه المهمة وإكمال دورها، فمؤسسات المجتمع المدني عليها القيام بدورها لملء الفراغ الحاصل بين المجتمع والحكومة، وكذلك هناك دور منتظر للمؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية ومؤسسات القطاع الخاص لدعم هذه الجهود.

إن العمل على هذا المستوى، بالإضافة إلى انه يبسط من سرعة الفقد التعليمي، فانه يكسر حالة انقطاع الطلبة المطولة عن المدرسة، والتي لها تأثير كبير على إمكانية عودة الكثير من الطلبة إلى المدرسة في المستقبل، وعلى دافعيتهم للتعلم حيث انه كلما طالت فترة بقاء الطلبة خارج المدرسة، قلت دافعيتهم وإمكانية عودتهم إليها.

مما لا شك فيه أن العمل على هذا المستوى لن يكون كافيا لحل معضلة التعليم في المناطق الفلسطينية، فقد يخفف من وطأة الانقطاع بشكل خاص لدى طلبة المرحلة الأساسية الدنيا، ولكنه لن يعوض السياقات المدرسية بكافة أبعادها. لا شك أن التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد باستخدام التكنولوجيا وأدواتها خيارات مطروحة بقوة لطلبة المراحل ما بعد الأساسية الدنيا، بالرغم من البنية التحتية الهشة. وهذا الخيار يستدعي خطة من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، إلى جانب إعداد أدوات التعلم ومادته وبرمجياته التي تمكن الطلبة من التعلم الذاتي بشكل متزامن وغير متزامن، بحيث يختار الطلبة أوقات التعلم مما يساعدهم في التغلب على مشاكل البنية التحتية من انقطاع الكهرباء، وعدم توفر خدمة الإنترنت أو تدني جودتها، إلى جانب عدم توفر الأجهزة، كالحواسيب والهواتف النقالة، بالأعداد الكافية وبشكل متزامن لدى الكثير من الأسر الفلسطينية. إن التخطيط والعمل على هذا الخيار يجب أن يحظى باهتمام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ذلك أن الوضع السياسي في حالة تدهور مستمرة ولا تلوح في الأفق بوادر قرب العودة إلى المدارس. إن التعليم لا يمكن أن ينتظر حتى تنتهي الأزمات وحالات الطوارئ والحروب، لأنه حينها ستبدأ حروب عدة ضد الجهل والفقر والعنف والجريمة.

خلاصة

تأثرت الأراضي الفلسطينية، في السنوات الأربع الأخيرة بثلاث أزمات متعاقبة جعلتها تعيش حالة من الطوارئ التي اتخذت صبغة مستدامة، دون أن يكون هناك خطاً جاهزة للتعامل مع هذه الأزمات. وقد تأثر جهاز التعليم بشكل خاص بهذه الأزمات، ونتج عن تعطل العملية التعليمية فاقد تعليمي تراكمي مركب نتيجة ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد. وينتظر من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني أن تملأ الفراغ، بما يشمل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والدينية والخيرية بكافة أشكالها، ويتوقع أن تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدورها الريادي والقيادي في هذا السياق، انطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية، وكونها تضم الكفاءات اللازمة للتخطيط والإشراف على جهود إنقاذ المسيرة التعليمية. من المتوقع أن تسهم هكذا جهود من إبطاء الفاقد التعليمي، بشكل خاص لدى طلبة المرحلة الأساسية الدنيا من الفئات الضعيفة والمهمشة الأكثر تضرراً، كما أن هكذا تحرك يعمق اللحمة والتكاتف المجتمعي. إضافة إلى ذلك يجب الاستثمار في تفعيل استراتيجيات التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، لطلبة المراحل ما فوق الأساسية الدنيا بشكل خاص.

إن عواقب استمرار تعثر جهاز التعليم ونأي المجتمع ومؤسساته عن العمل المجتمعي والمؤسسي سيفاقم من معاناة وخسارة الفئات المهمشة والضعيفة بشكل خاص، ويؤدي إلى تعميق عدم المساواة في المجتمع وتهميش قطاعات واسعة منه.

References

Abu Moghli, Mai & Shuayb, Maha. (2020). Education Under Covid-19 Lockdown: Reflections from Teachers, Students & Parents. Center for Labanese Studies. <https://lebanesestudies.com/wpcontent/uploads/2020/06/booklet-covid-19eng-4augFinal.pdf>

Abu-Ayyash, Isra. (2006). Woman Image in Palestinian Curriculum. *Journal of Palestinian Studies*, 17 (65). 69-80.

Al-Anzi, Salama. (2021). Suggestions of Teachers and Educational Supervisors to Address the Learning Loss - Qualitative Study. *Arab Journal for Educational and Psychological Sciences*, 5 (23), 256-277.

Alhurya Media Network (2023). Ministry of Education: Adopting Face -to- face Education for at Least 3 Days, Starting Next Saturday, in All Schools. <https://hr.ps/news/183302>

Al-Quds Press. (21/03/2023) Sharp Disagreements Within the Palestinian “Teachers Union” Due to the Strength of the “Teachers Movement”. <https://qudspress.com/34296/>

Alzaghbi, Mohammed. (2021). Learning Loss during COVID 19: concept, estimation, consequences, and catch-up strategies. *Journal of Educational Sciences*, 33 (3), 543-577.

Asahely, Maher. (2020) Sociology of School life: Tunisian School Example. *Altanweeri Journal*.

Azevedo, J.P., & Hasan, A.& Goldemberg, D., & Geven, K., & Iqbal, S.A. (2021). Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates. *The World Bank Research Observer*, 36 (1), 1-40.

Elsakka, Abaher. (2021). Between the Palestinian Authority’s Social Policies and Israel’s Occupation Policies: Palestinians during the Corona Pandemic. *Arab Forum for Alternatives*. <https://fada.birzeit.edu/handle/20.500.11889/6771>

Hijazi, Zuhreh. (2008). The Palestinian Teachers’ Strike, Punishment for Whom? *Palestinian Counseling Center*.<https://altanweeri.net/author/mahiralsahli/>

Jad, Islah & Sinan, Jamila & Abu Radwan, Ramzi & Halelah, Sreen. (2021). First Uprising (1): Popular Education and Woman Role. *Journal of Palestinian Studies – Ramallah*.

Maan News. (30/10/2023). The Government Approves the Face-to-face Plan for Schools and Universities. <https://www.maannews.net/news/2104718.html>

Ministers Office. (23/08/2021). Palestine faces a fourth Corona wave: The Prime Minister announces a set of measures. *State of Palestine*. <https://www.pmo.pna.ps/en/Article/5311/ministers>

Ministry Of Education. (2021). Joint Press Conference Between the Ministries of Education and Health: The Academic Year Begins

Tomorrow with Full Readiness Despite the Challenges.
<https://www.moe.pna.ps/c/13965>

Ministry Of Education. (2022). Education Statistical Yearbook 2021-2022. Ramallah-Palestine.

Ministry of Higher Education & Scientific Research (2022). Statistical Yearbook 2021/2022. Ramallah, Palestine.

Odeh, Seef El-Deen. (2021). The Importance of canceling the Palestinian Government debts for Supporting Education. Teacher Creativity Center Association. Ramallah-Palestine.
<https://www.teachercc.org/articles/view/360>

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2019). Households Survey on Information and Communication Technology 2019.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2020). Multi-Dimensional Poverty Profile in Palestine, 2017, Main Results.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2021). Impact of COVID-19 Pandemic on the Socio-economic Conditions of Palestinian Households survey (June - December), 2020 (Main Findings).

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2021a). Impact of COVID-19 Pandemic on the Socio-economic Conditions of Palestinian Households survey (March - May), 2020 (Main Findings).

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2023). Press Release on the Impact of the Israeli Occupation Aggression on the Right to Education in Palestine during the 07/10/2023 - 11/11/2023.

Palestinian Central Bureau of Statistics. (2023a). Annual Statistical Guide for Palestinian Higher Education institutions for the academic year 2021-2022. Ramallah-Palestine.

Samuel, S. (2017). Factors that Influence Educational Wastage in Public Secondary Schools in Kath iana sub-country, Machakos county, Kenya (Doctoral dissertation). South Eastern University - Kenya.

Shahed News. (30/8/2023). A Partial Strike in the west Bank Schools with the Start of the New Academic year.
<https://shahed.cc/news/14748/>

Shraim, Khitam & Crompton, Helen. (2020). The Use of Technology to Continue Learning in Palestine with Covid-19. *Asian Journal of Distance Learning*, 15 (2), 1-20

Statista Research Department. (2023). Electricity Supply to the Gaza Strip 2017-2023. <https://www.statista.com/statistics/1422938/gaza-supply-of-electricity/>

The Glossary of Education Reform. (2013). Learning loss. <https://www.edglossary.org/learning-loss/>

The Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies (MASARAT). (2020). Facts Paper: Corona Virus and Challenges of Electronic Learning in the Palestinian Schools. Ramallah-Palestine

UNESCO & UNICEF & World Bank. (2022). Covid-19 Learning Losses: Rebuilding Quality Learning for All in the Middle East and North Africa

World Bank. (April 2021). What is Learning Poverty?

UNESCO. (2020). Covid -19 in Palestine: How Distance Learning will Help Students Continue Education. <https://www.un.org/unispal/document/covid-19-in-palestine-how-distance-learning-will-help-student-continue-education-unesco-article/>

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs(OCHA). (2020) COVID-19 Emergency Situation Report 19 (22 September – 5 October 2020). <https://www.maannews.net/news/2104718.html>

United Nations.(2023). Back to School: 1.3 Million Palestinian Children are Returning to School During a Tumultuous Year – Humanitarian Coordinator Statement.

World Bank. (2020). Human Capital Index-West Bank and Gaza Strip.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and the Ministry of Telecom and Information Technology. (17/05/2021). joint press release

on the eve of the World Telecommunication and Information Society Day. <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3988>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) .(2023). Press Release on the Impact of the Israeli Occupation Aggression on the Right to Education in Palestine during the 07/10/2023 - 11/11/2023. <https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4630>